

فعالية نظم الانذار المبكر في الوقاية من الازمات المالية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العاملة في محافظة الديوانية

م. مناف مرزه نعمة* م. سندس جاسم شعيبث**
م. شذى سالم دلي***

الملخص

مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها دول العالم في العصر الحديث وتساعد وتيرة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية احتل المال مكانة رئيسية، ليس فقط في مجال الاقتصاد بل ايضا في مجال الاجتماع والسياسة، والمركز المالي في كل المجتمعات هي المصارف، بوصفه قطاعا فاعلاً في ادارة الاقتصاد ومواكبة التطورات التي يمر بها، ويتمثل الدور الرئيسي لهذا الجهاز، بشكل عام في توفير القنوات والاطر المؤسسية اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو سبل الاستثمار الحقيقي الداعم لمسيرة النمو المطرد، الى ان هذا القطاع يتعرض بين الحين والآخر الى ازمات تنعكس سلبا على النمو والتمثلة في الازمات المصرفية (البنكية) ولتدارك هذه الازمات او التخفيف من اثارها ونظرا لارتفاع تكلفة التصحيح الذي تجر به البلدان في اعقاب الازمات المصرفية، والناجم عن انتشار اثارها السلبية والخسائر الكبيرة على جميع انحاء الاقتصاد، بدأ الاهتمام بشكل واسع من قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية المحلية والدولية وكذلك الباحثين بدراسة الاسباب المؤدية الى وقوعها، ومحاولة ايجاد وتطوير نظم الانذار المبكر للعمل على الحد من الخسائر الناتجة عنها قدر الامكان ومنع تكرارها وكيفية التخلص من خطورة هذه الازمات ويعد نظام الانذار المبكر والذي يستند على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والجزئية واحدا من اهم المعالجات للتخفيف من الاثار الاقتصادية والمالية للازمات المصرفية ويعد دراسة وضع مؤشرات للتنبؤ بخطورة الازمات المصرفية في اقليم كردستان من الامور الضرورية نظرا لوجود العديد من المصارف العاملة في الاقليم ويستخدم البحث ادوات التحليل القياسي لوصول الى هدف البحث والتحقق من فرضيته.

* جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
** جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
*** جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

Formatted: Font: 22 pt, Complex Script Font: DecoType Naskh Extensions, 22 pt

Formatted: Font: 22 pt, Complex Script Font: DecoType Naskh Extensions, 22 pt

Formatted: Font: (Default) Adobe Naskh Medium, 16 pt, Bold, Complex Script Font: Adobe Naskh Medium, 16 pt, Bold

Formatted: Font: (Default) Adobe Naskh Medium, 16 pt, Bold, Complex Script Font: Adobe Naskh Medium, 16 pt, Bold

Formatted: Font: (Default) Adobe Naskh Medium, 16 pt, Bold, Complex Script Font: Adobe Naskh Medium, 16 pt, Bold

Formatted: After: -0.3"

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: After: -0.3"

**The Effectiveness of Early Warning Systems
in Preventing Financial Crises:
An applied study on a sample of banks
operating in Al-Diwaniyah Governorate**

Abstract

Capital or money has occupied the superior position due to the rapid changes that have taken place in the world in the modern era and the escalating political, social and economic changes. This has occurred not only in economics, but also in the field of sociology, political. It is clear that the financial position in all societies is the banks since they represent the active sector in economy management and conveying the developments the societies pass through.

The essential role of this device, in general, is to provide channels and institutional frameworks necessary for mobilizing the savings and direct them towards the ways of real investment which supports the steady growth. But this sector is exposed, from time to another, to crises that are negatively reflected on the growth. These crises are represented by banking crises. To avoid or minimize the effect of these crises, attention has greatly been given by researchers, and local and international economic, financial institutes, to studying the reasons that lead to the occurrence of these crises and attempting to find and develop the early warning systems to minimize losses, and get rid of their risks.

Early warning system, which is based on a set of economic and partial indicators is of the most important treatments to alleviate the economic and financial implications of banking crises. The study of forming the indicators of predicting the seriousness and risk of the banking crisis in Kurdistan region is considered as one of the urgent things due to the existence of many banks operating in the region. The research has used the standard analysis tools to fulfil the research objective and verify its hypothesis.

المقدمة

مع التغييرات المتسارعة التي تشهدها دول العالم في العصر الحديث وتساعد وتيرة التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية احتل المال مكانة رئيسية، في مجال في كل المجتمعات من خلال زيادة اهمية المصارف، بوصفها قطاعا فاعلاً في ادارة الاقتصاد ومواكبة التطورات التي يمر بها، ويتمثل الدور الرئيسي لهذا الجهاز، بشكل عام في توفير القنوات والاطر المؤسسية اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو سبل الاستثمار الحقيقي الداعم لمسيرة النمو المطرد، ولكن رغم هذه الاهمية يتعرض هذا القطاع الى ازمان تعصف به وتؤثر عليه سلبا بين الحين والآخر مما يتطلب وجود خطوات فاعلة للتقليل من خطر هذه الازمان.

المبحث الاول: منهجية البحث

تعد منهجية البحث العلمي خارطة الطريق التي تتضمن تشخيص مشكلة البحث وبالنتيجة الاجابة عن التساؤلات او الجدليات المعرفية التي تطرحها بغرض الوصول الى فهم الظاهرة ووضع البحث ودراسة العلاقات بين متغيراتها فضلا عن الاهمية والاهداف وكما يلي.

اولاً: مشكلة البحث:

ان للأزمة المصرفية آثار اقتصادية كبيرة على مجمل القطاعات الاقتصادية من خلال اثارها المالية والنقدية والتي تساهم في عرقلة قدرة واضع السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاهداف المرسومة الامر الذي جعل من الضروري وضع نظام مبكر للتنبؤ في وقوع الازمان المصرفية تنبع مشكلة البحث.

ثانياً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المؤشرات الكلية يمكن ان تعمل كإذار مبكر في تحديد الازمان المالية في ظل الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق مجموعة من الاهداف اهمها: معرفة مفهوم ومؤشرات التنبؤ التي يمكن ان تعمل كإذار المبكر ودورها في الحد من مخاطر الازمان المصرفية والوقوف على اهم الاتجاهات في الصناعة المصرفية الحديثة فضلا عن تحليل بعض مؤشرات القطاع المصرفي العراقي وأهميته النسبية في الاقتصاد الوطني.

رابعاً: منهج البحث:

Formatted: Space After: 0 pt

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال العودة إلى المصادر كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل بعض المؤشرات المصرفية في العراق فضلا عن تحليل البيانات الخاصة براء عينة البحث لغرض التحقق من الفرضية.

خامسا: هيكلية البحث:

لغرض الوصول الى اهم اهداف البحث انقسم البحث الى جانبين الجانب النظري وانقسم الى ثلاث مباحث تناول الاول منهجية البحث اما المبحث الثاني تناول الجانب النظري للبحث اما المبحث الثالث فهو الجانب العملي للدراسة وختم البحث في اهم الاستنتاجات والتوصيات.

سادسا: مجتمع البحث وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث باختيار عدد من العاملين بمصرف الرشيد والرافدين فضلا عن العاملين في فروع المصارف الاهلية في محافظة الديوانية وعينة من المتعاملين مع هذه المصارف وتم استخدام أسلوب التحليل الاحصائي لإتمام وإنجاز الجانب العملي وبواقع (70) استبانة موزعة كالاتي (50) استمارة موزعة على العاملين بالقطاع المصرفي و(20) استمارة مع المتعاملين مع المصارف واسترد منها (56) استمارة وتم استبعاد (2) استمارات كانت غير صالحة للتحليل وبهذا فأن عينة البحث انحصرت بعدد مقدراه (60) استمارة باعتبارها استمارات صالحة للتحليل. فضلا عن استخدام الجانب التحليلي للجداول المتوفرة من خلال بيانات البنك المركزي

سابعاً: أسلوب البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث فقد قسم البحث إلى قسمين أساسيين هما القسم النظري وفيه اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي لأهم ما جاء في المراجع العربية والأجنبية المتعلقة بأدبيات البحث والقسم العملي: وفيه اعتمد البحث على أسلوب الاستقصاء إذ تم تصميم استبانة و توزيعها على عينة البحث، ومن ثم تم تحليل البيانات باستخدام برنامج spss

المبحث الثاني: مؤشرات المخاطر الكلية والجزئية لحدوث الازمات المصرفية

اولا مفهوم الازمة المصرفية:

تعرف الازمة المالية (financial crisis) على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً او جزئياً على مجمل المتغيرات المالية المتمثلة بحجم الإصدار، أسعار الاسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية وسعر الصرف كما يمكن تعريفها ايضا على انها ارتفاع مفاجئ و كبير في سحب الودائع من البنوك التجارية، و ينبع ذلك أساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن انخفاض نوعية محفظة القروض و تزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى الازمة المصرفية، و في هذه الحالة يتوجه العملاء إلى سحب وادائعهم قبل حدوث الازمة أو هي الحالة التي تصبح فيها المصارف في حالة

عسر مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلاً من المصرف المركزي، لضخ أموال لهذه المصارف أو إعادة هيكلة النظام المصرفي.

وبعد معرفتنا لمفهوم الازمة المصرفية علينا التعرف على مؤشرات التنبؤ، إذ دفع تعدد الازمات الاقتصادية صانعي السياسات ومستخدمي القرارات الى البحث عن ادوات علمية للتنبؤ بها قبل حدوثها فظهرت في الادبيات الاقتصادية مما اصطلح عليه بنظام الانذار المبكر والذي يمكن تعريفه بأنه تلك الاداة القادرة على توقع حدوث الازمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكنية لبلد ما حيث انه يشمل اسس نظرية ومجموعة من الاجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الاجمالية في مجال ما لبلد ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات التي تفيد مسبقاً في توقع حدوث الازمة في البلد المعني.

وتنقسم مؤشرات التنبؤ الى مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الاقتصاد الجزئي وهي نفسها المخاطر الاقتصادية الكلية والجزئية والتي يمكن ان تكون بمثابة انذار مبكر من خلال دراسة السلوك الذي يرافق تلك المخاطر كأداة للتنبؤ بحدوث الازمات وبالتالي منع تكرار حدوث المخاطر المؤدية لالزامات المصرفية:

وتنقسم مؤشرات التنبؤ على جانبين رئيسيين هما مؤشرات الحيطة الكلية والتي تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالازمات المالية والاقتصادية وهي تعمل كأداة للإنذار المبكر ((Early Warning System (EWS في حال تعرض الجهاز المصرفي للخطر ومؤشرات الحيطة الجزئية ويعتمد هذا المؤشر على ست مؤشرات تجمعية اساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وهي تعرف بإطار (CAMELS) وهي كفاية راس المال وجودة الاصول والربحية والايادات الموجودة والتمويل والسيولة وسلامة الادارة فضلا عن ذلك الحساسية الى مخاطر السوق مضافا اليها مؤشرات خاصة بالسوق لاتدخل ضمن (CAMELS).

ويعرف مؤشر (CAMELS) بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، ويمكننا تناول المؤشرات اعلاه لمعرفة كيفية استخدامها كمؤشرات للتنبؤ من خلال الاتي:

1.1.ملاءة رأس المال: تعد حقوق الملكية ورأس المال للأصول وغيرها من المؤشرات الفرعية مؤشرات مهمة في قياس ملاءة رأس المال، ومن ثم تحديد موقف ما إذا كان هناك احتمال إصابة الاقتصاد بأزمة مصرفية.

2.ب. مؤشرات السيولة: تتوقف درجة السيولة على مدى التزام البنوك بنسب الاحتياطي القانوني فضلا عن قدرات البنك المركزي على مساندة البنوك في مواجهة المشاكل، ومن خلال قياس هذه النسبة عن طريق حساب نسبة القروض للودائع والقروض للأصول يمكننا تحديد المخاطر وبالتالي استخدامها كمؤشرات دالة على تعرض الاقتصاد لهذه المخاطر وتعرضها للأزمة المصرفية.

3.ج. الديون المتعثرة ومخصصاتها: كلما كانت النسبة الديون المتعثرة مرتفعة يدل ذلك على احتمال تعرض الجهاز المصرفي إلى الازمات والعكس صحيح، إذ تمثل نسبة

Formatted: Justified, After: 0", Numbered + Level: 1 + Numbering Style: أ. ب. ج. ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.24" + Tab after: 0.47" + Indent at: 0.47", Tab stops: Not at 0.5"

الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها مؤشراً واضحاً على صحة أو تدهور الاقتصاد القومي وسلامة السياسات الائتمانية المتبعة وملاءة المقترضين.

4.أ- معدل العائد على الأصول: يعد هذا المؤشر احد اهم المؤشرات الدالة على كفاءة الجهاز المصرفي، إذ يعد العائد على الأصول بمثابة مؤشر مهم للعائد الكلي على استخدام أموال المصرف، فكلما كان العائد على الأصول مرتفعاً كان مؤشراً جيداً على كفاءة أداء الجهاز المصرفي، وإذا كان العكس فيشكل نوع من المخاطر التي تحدث بالجهاز المصرفي، وبالتالي يمكن اعتباره مؤشراً واضحاً دالاً على تعرض الاقتصاد للمخاطر ووقوعه بأزمة مصرفية

ثانياً: مؤشرات الحيطة الكلية

4.أ- معدل النمو الاقتصادي الاجمالي (Aggregate Growth Rates): ان انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف مقدرة المقترضين المحللين على خدمة الديون ويساهم في زيادة مخاطر الائتمان، وقد ثبت ذلك من خلال الدراسات للأزمات السابقة وملاحظة تغيرات نمط سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد يؤدي هذا الركود إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي وأثره السلبي على تدهور النشاط المصرفي نتيجة انخفاض معدلات عمليات الوساطة المالية وهروب المستثمرين وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم مقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها وفساد ديونها.

4.ب- التضخم: إن التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، ذلك إن التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار. كما أن الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلباً على مستوى (السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية).

4.ت- معدلات الفائدة وأسعار الصرف: يعد التذبذب في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية وبشكل عام فإن ارتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن أن تتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية. في حين إن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة الى الهزات العالمية.

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Normal, After: 0", Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: أ. ب. ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0" + Indent at: 0.25"

ويمكن من خلال ملاحظة الجدول (1) معرفة المؤشرات الجزئية والكلية للتنبؤ في الازمات
الجدول (1) معرفة المؤشرات الجزئية والكلية للتنبؤ في الازمات

مجموع مؤشرات الحيطة الكلية	مجموع مؤشرات الحيطة الجزئية	مجموع مؤشرات الحيطة الكلية
النمو الاقتصادي مجموع معدلات النمو تدهور القطاعات ميزان المدفوعات -عجز الحساب الجاري وعدم كفاية الاحتياطي من النقد الاجنبي -الدين الخارجي (بما في ذلك هيكل الاستحقاق) ومعدل التبادل التجاري -تكوين واستحقاق تدفقات رأس المال التضخم -عدم استقرار التضخم	السيولة: تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية التجزئة في معدلات الاقراض بين البنوك الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي نسبة القروض الى الودائع هيكل استحقاق الاصول والخصوم تدابير السيولة السوق الثانوية الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق -مخاطر اسعار الفائدة -مخاطر الصرف الاجنبي -مخاطر اسعار الاسهم	كفاية رأس المال: نسبة رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال جودة الاصول مؤشرات المؤسسة المقترضة تركيز الائتمان القطاعي القروض غير العاملة مخاطر الاصول مؤشرات الرفع المالي ربحية الشركات
اسعار الفائدة والصرف: التقلب في اسعار الصرف وسعر الفائدة ازدهار الاقراض وسعر الاصول -نوبية ازدهار الاقراض -نوبية ازدهار اسعار الاصول -اطار العدوى: العلاقة المتبادلة بين الاسواق المالية والاثار الجانبية للتجارة عوامل اخرى -الاقراض والاستثمار الموجه -التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد	مؤشرات خاصة في السوق -اسعار السوق للأدوات المالية مؤشرات على العوائد المفترضة	سلامة الادارة -معدلات الانفاق -نسبة الايراد لكل موظف الايرادات والربحية العائد على الاصول العائد على حقوق الملكية

المصدر: أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط،

2005، ص 7-8

ثالثاً: كيفية وضع نظم الانذار المبكر واختيار المؤشرات:

ان تحديد المتغيرات واختيار المؤشرات تعتمد على معرفة اسباب الازمات ومحدداتها المباشرة، أي العوامل المرتبطة بها، والتي تشكل الظروف التي تنشأ في ظلها تلك الازمات، فاذا كان منشأ

الأزمة المصرفية في الاصل يعود لمشاكل مالية مثلاً، فان متغيرات مثل عجز الموازنة العامة والاستهلاك الحكومي والائتمان المقدم للقطاع العام من الجهاز المصرفي تميل الى الظهور ضمن مجموعة المؤشرات المختارة. ونفس الحالة تنطبق عندما تكون الأزمة المصرفية ناشئة عن مشاكل في القطاع المالي او القطاع الخارجي او القطاع الحقيقي وغيرها من المسببات، وكذلك اذا كانت مشاكل القطاع المصرفي المنتظمة مرتبطة بتدفقات رأس المال المفاجئة للخارج في الدول ذات سعر الصرف الثابت، فان نسبة M2 الى احتياطات الصرف الاجنبي تعتبر مؤشر واضح لتعرض الدولة لأزمات ميزان المدفوعات، وأثر ذلك في خلق اضطرابات القطاع المالي في الدراسات المعنية بالأزمات المصرفية كان اختيار المؤشرات ربما تأثر بنفس الطريقة المستخدمة في قياس الازمات المالية الاخرى، ويعتمد اختيارها الى حد كبير على جوانب الضعف في القطاع المصرفي والناشئة في اغلب الاحيان عن وجود فترة طويلة من استمرار التوقعات باتجاه الاقتصاد نحو التضخم، حيث ان طبيعة العمل المصرفي يسير على اساس التوقعات بمستوى حال الاقتصاد في المستقبل، وبالتالي فان التوقعات المقترنة بالتفاوض حول تحسن الاقتصاد، تؤدي الى زيادة الطلب على القروض وارتفاع نسب الاستدانة، ثم بعد ذلك قد تظهر اخبار سيئة تخلق توقعات متشائمة بوضع الاقتصاد، ينتج عنها اثار سلبية على صافي الاصول، تؤدي بدورها الى زيادة المخاطر بالنسبة للمقرضين نتيجة انخفاض اسعار الصادرات أو ارتفاع اسعار الفائدة المحلية او الاجنبية وزيادة تكلفة القروض او انخفاض اسعار الصرف. وبالمقابل فان ما يتعرض له الجهاز المصرفي من مشاكل سيكون له اثار سلبية ايضا على تلك المسببات الاقتصادية لازمته، ولكن عندما يتعرض الاقتصاد الى انخفاض غير متوقع في نموه فانه يؤدي الى انخفاض في الاستثمارات مما يؤثر سلباً على حافظات القروض المصرفية، واخيراً يمكن القول انه نتيجة للعلاقة المنتظمة القائمة بين المخاطر الاقتصادية الكلية واداء الجهاز المصرفي فانه بالإمكان اختيار مؤشرات التنبؤ عن طريق استخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية السالفة الذكر كمؤشرات دالة على قابلية تعرض الجهاز المصرفي للمخاطر، وكذلك المتغيرات الدالة على سلامة الجهاز المصرفي لنفس الغرض.

ويمكن تقسيم فترات تغير سلوك المتغيرات الاقتصادية إلى ثلاث فترات:

1. **الفترة الاولى:** الفترة العادية او فترة الهدوء التي يكون الاقتصاد فيها مستقرًا نسبيًا.
2. **الفترة الثانية:** الفترة التي تسبق وقوع الأزمة بحوالي (24) شهرا وهي فترة تشهد عادة نشاطاً اقتصادياً محمومًا وارتفاع التضخم ومستوى الائتمان المقدم وارتفاع سعر الصرف.
3. **الفترة الثالثة:** الفترة التي تسبق وقوع الأزمة بـ(3) أشهر وهي فترة الانخفاض في متوسطات المتغيرات المشابهة تقريبا مقارنة عما كانت مسجلة في الفترة الأولى.

ويتضمن تحليل السلوك النمطي للمتغيرات الاقتصادية الكلية قبل الأزمة بما يأتي:

- ارتفاع مستوى الائتمان المحلي وتزايد الضغوط على الجهاز المصرفي والتي تكون في الغالب مسبوقه بعمليات التحرر المالي وهذا يتضح من خلال ارتفاع نسبة M1, M2 إلى إجمالي عرض النقد.
- ارتفاع مستوى الودائع واسعار الفائدة الحقيقية نتيجة لتحرر الاسواق المالية والتي تصل ذروتها مع اقتراب نقطة حدوث الأزمة.
- زيادة كبيرة في التدفقات الرأسمالية القصيرة الاجل.
- تدهور اسواق الاسهم قبل وقوع الأزمة بعام تقريبا.

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Justified, Space After: 0 pt, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Justified, Space After: 0 pt, Don't add space between paragraphs of the same style, Bulleted + Level: 1 + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

وحيث تصبح الأزمة وشبكة الحدوث يختلف نمط المتغيرات الاقتصادية وكما يأتي:

1. تباطؤ كبير في نمو الناتج المحلي الاجمالي عن المستوى المسجل خلال فترة الهدوء او مشابهة لها.

4.2. هبوط اسعار الاسهم بشكل حاد.

4.3. انخفاض مستوى الائتمان المصرفي نتيجة هبوط النشاط الاقتصادي الحقيقي او تباطؤ التدفقات الرأسمالية او تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي.

4.4. ارتفاع اسعار الفائدة العالمية.

رابعاً: الاتجاهات الجديدة للصناعة المصرفية والمالية العالمية:

شهد القطاع المالي والمصرفي خلال السنوات الأخيرة تطورات هامة ففي ظل العولمة (Globalization) انشأت اسواق جديدة ليس لها مواقع جغرافية وطبيعية كما تتحدد البورصات التقليدية، وتنظمها وتجمعها شبكات من برامج الكمبيوتر المفتوحة على بعضها البعض التي تنشر معلومات وافرة عن الأدوات او المنتجات المالية التي تتعامل فيها هذه الاسواق، وعن أساليب وحجم واسعار العمليات عليها، وقبل كل شيء تخرج هذه الاسواق، او تكاد عن ولاية أي سلطة رقابية نقدية او مالية وضوابطها المباشر.

ونتيجة لهذه التطورات اقترب العالم من ان يكون سوقاً واحداً يجري فيه المتعاملون وراء اعلى عائد بأقل تكلفة نقدية مباشرة او غير مباشرة من حيث المخاطر التي تتضمنها وفي اطار هذا السوق يتم التنسيق في المعاملات بين المتعاملين، المنتجات، الإجراءات، وأيضا الضوابط التي تحكمها. ولقد أصبحت الاسواق المالية في معظم البلدان والمؤسسات العاملة فيها، تتمتع بقدر لم يسبق له مثيل من الحرية في ادارة شتى العمليات المالية، وتتوجه هذه الاسواق بخطى حثيثة نحو بلوغ الهدف الذي طالما كانت تسعى اليه، وهو تدفق رؤوس الاموال عبر الحدود القطرية والقومية وعبر القارات ومن دون حواجز او مواقع (Deregulation) وقد تمثل ذلك بصيغة رئيسية، في إزالة السقوف على أسعار الفائدة وتخفيف الضرائب على العمليات المصرفية والمالية والسماح للمصارف والمؤسسات المالية بتقديم الخدمات المتنوعة التي تخرج عن تخصصها التقليدي، والغاء جداول التسعير الرسمي للخدمات المصرفية واطلاق حرية حركة العملات والاسعار والادوات والمستثمرين، والغاء الرقابة على النقد الاجنبي، وفتح الاسواق الوطنية امام عمل الاجانب، واشتداد حمى المنافسة.

وقد تزايد استخدام الادوات المستندة الى التعامل المستقبلي او المستقبليات (Futures)، كما يشاع استخدام التحوط (Hedging) في العمليات المصرفية والمالية، وذلك لمواجهة التعرض للمخاطرة (Risk Exposure) كما ان التحوط صار يستخدم الان في المضاربة (Speculation) مع ما تعنيه من احتمالات تحقيق الارباح او الخسائر، ثم بات يستخدم ايضا للحماية من المخاطر وتقلبات اسعار الصرف الاجنبي والفوائد ضمن تشكيلة كبيرة من الادوات والتي تتراوح بين مبادلات اسعار الصرف الاجنبية والفوائد وخيارات العملات والفوائد

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

وتسهيلات إصدار الأوراق المالية ومن ناحية أخرى فإن زيادة المنافسة على تسويق الأدوات والمنتجات المالية في الوقت الذي تعاني منه الأنشطة المصرفية التقليدية من القيود والضوابط عليها، فتحت الباب للشركات الكبيرة والعملاء التقليديين الهامين للجهاز المصرفي للحصول على حاجتهما المالية من الأسواق الجديدة والأسواق التقليدية مباشرة من دون الحاجة إلى الالتجاء إلى البنوك بمعناها القانوني المحدود، وبدون أية قيود أو عراقيل، فانخفضت، نتيجة ذلك، أهمية الدور المباشر للبنوك في حجم التمويل الكلي الذي وجهت إليه القبول المباشرة في بادئ الأمر. ونتيجة لهذه التطورات والمتغيرات التي حدثت في أسواق المال والتي كان لها أثرها في القطاع المصرفي، فقد برزت في التسعينيات عدة اتجاهات جديدة لدى المصارف العالمية لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتيارات العولمة، ومواجهة المنافسة الشديدة من خارج القطاع المصرفي

المبحث الثالث:

الجانب العملي للبحث: للوصول والتحقق من فرضية البحث تم تقسيم الجانب العملي إلى قسمين اختص القسم الأول في قراءة مؤشرات الإنذار المبكر وهيكل الجهاز المصرفي في العراق أما القسم الثاني فقد خصص للتحليل الإحصائي إذ تم استخدام التحليل الإحصائي للوصول إلى النتائج المتمثلة في تحليل الاستبانة لمجتمع الدراسة

أولاً: مؤشرات الإنذار المبكر وهيكل الجهاز المصرفي في العراق:

4-1- الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الرئيسية المهمة في قياس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة ويعد تحليل نمو هذا الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها فقد شهد حجم الناتج المحلي للعراق تطوراً كبيراً إذ ارتفع من (42358) مليون دولار عام 2000 إلى (196493) مليون دولار عام 2014 وكانت هذه الزيادة طبيعية نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق فضلاً عن الزيادة الكبيرة في الطاقة التصديرية في القطاع النفطي كما هو ملاحظ في جدول (2).

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Normal, After: 0", Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.2" + Indent at: 0.45"

جدول (2) الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالاسعار الثابتة لعام 2000-2014
(مليون دولار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالاسعار الثابتة لعام 2000	نسبة النمو السنوي %
2000	42358	-
2001	43335	2.30
2002	40344	6.90-
2003	26990	33.10-
2004	41608	54.16
2005	43439	44
2006	47851	10.15
2007	48511	1.360
2008	53524	10.33
2009	56527	5.61
2010	60633	7.26
2011	67543	11.39
2012	215837	219.55
2013	222879	3.262
2014	196493	11.83-

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،
بُشرات سنوية لسنوات متفرقة

يتضح لنا من خلال الجدول اعلاه ان الناتج المحلي الإجمالي كان غير مستقرا طيلة فترة الدراسة، إذ تراجع عام 2014 الى (196493) عن العام 2013 والبالغ (222879) وبمعدل نم (-11.83) ويعود ذلك في حدوث صدمتان للاقتصاد العراقي هما انهيار اسعار النفط الخام في السوق العالمية ومواجهة تنظيم داعش الارهابي الامر الذي ادى الى التأثير على مجمل الفعاليات الاقتصادية

2-4- مؤشر التضخم: لقد شهد الاقتصاد العراقي منذ 2003 تعطل في كثير من المرافق الاقتصادية، وزيادة مضطردة في زيادة الاسعار، مما ادى تضخم الاسعار الى ارتفاع كلفة معيشة المواطنين وكلفة الانتاج على السواء، ويشمل معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وبدء التضخم في الانخفاض خلال (2009) بصورة اساسية ويعود ذلك الى توفير المشتقات النفطية واستخدام البطاقة القودية وتحسن الحالة الامنية ويمكننا ملاحظة مستوى التضخم في العراق من خلال الجدول (2)

جدول (3) تطورات التضخم في العراق

السنة	التضخم
2004	33.6
2005	27
2006	37
2007	53.2
2008	30.8
2009	2.7
2010	2.8
2011	2.9
2012	6.5
2013	5.6
2014	2.4
2015	1.4
2016	1

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، نشرات سنوية لسنوات متفرقة

ثانياً: هيكل النظام المالي ومؤشرات الجهاز المصرفي في العراق: يتألف النظام المالي في العراق من المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن السوق المالية والقطاع الخاص وقد تراجع هذا النظام وتحول إلى نظام مثقل بالأعباء التي تمنع عنه مرونة العمل والحركة، وذلك لأسباب تختلف باختلاف المدة الزمنية التي يمر بها، فهناك الحروب والعقوبات الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض إنتاجية الجهاز المصرفي، وتبع ذلك تدهور الأوضاع العامة للبلاد خلال المدة التي تلت عام 2003، وتردي الوضع الأمني الذي أثر بشكل أو بآخر في تباطؤ عمل النظام المالي، وقبل التعرف على مكونات هذا النظام لا بد من توضيح أكثر لمعالم النظام المالي في العراق من خلال الاستعانة بالشكل الآتي:

يتألف النظام المالي في العراق من المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن السوق المالية والقطاع الخاص وقد تراجع هذا النظام وتحول إلى نظام مثقل بالأعباء التي تمنع عنه مرونة العمل والحركة، وذلك لأسباب تختلف باختلاف المدة الزمنية التي يمر بها، فهناك الحروب والعقوبات الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض إنتاجية الجهاز المصرفي، وتبع ذلك تدهور الأوضاع العامة للبلاد خلال المدة التي تلت عام 2003، وتردي الوضع الأمني الذي أثر بشكل أو بآخر في تباطؤ عمل النظام المالي، وقبل التعرف على مكونات هذا النظام لا بد من توضيح أكثر لمعالم النظام المالي في العراق من خلال الاستعانة بالشكل الآتي:

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

Formatted: Font: 12 pt, Bold, Complex Script Font: 12 pt, Bold

Formatted: Font: 12 pt, Bold, Complex Script Font: 12 pt, Bold

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

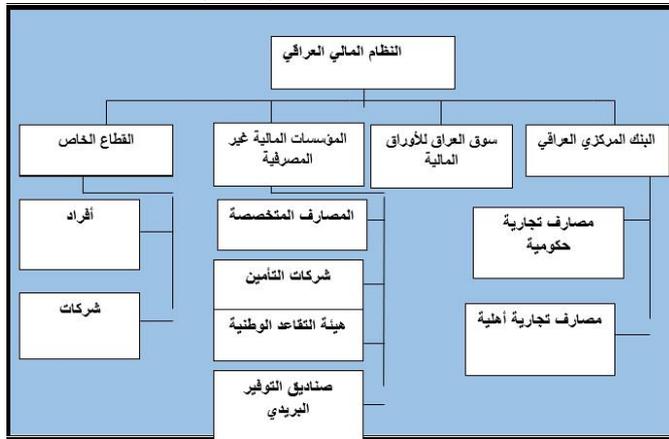
Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

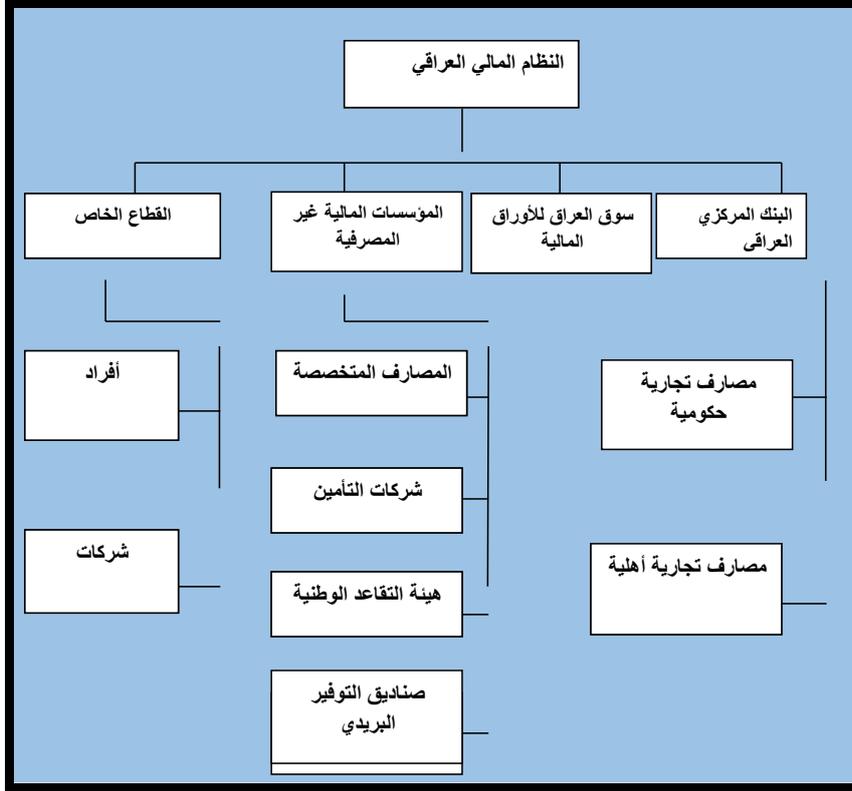
Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

Formatted: Font: 12 pt, Font color: Black, Complex Script Font: 12 pt

شكل (1) هيكل النظام المالي العراقي





المصدر: الشكل من أعداد الباحثين يتبين من الشكل ((1 أن النظام المالي في العراق يتألف من البنك المركزي العراقي ومجموعة من المصارف التجارية (حكومية، أهلية) فضلاً عن سوق العراق للأوراق المالية وعدد من المؤسسات المالية غير المصرفية والقطاع الخاص وهذا النظام يرتبط بالعالم الخارجي من خلال حزمة من العلاقات المالية والاقتصادية كالتحويلات النقدية بين العراق وبلدٍ آخر، والديون الخارجية المترتبة على العراق، وتعامل البنك المركزي بالعملات الأجنبية ببيعاً وشراء مع الدول الأخرى ويمكننا تناول الهيكل المالي في العراق كالآتي:

يتبين من الشكل (1) أن النظام المالي في العراق يتألف من البنك المركزي العراقي ومجموعة من المصارف التجارية (حكومية، أهلية) فضلاً عن سوق العراق للأوراق المالية وعدد من المؤسسات المالية غير المصرفية والقطاع الخاص وهذا النظام يرتبط بالعالم الخارجي من خلال حزمة من العلاقات المالية والاقتصادية كالتحويلات النقدية بين العراق وبلدٍ آخر، والديون الخارجية المترتبة على العراق، وتعامل البنك المركزي بالعملات الأجنبية ببيعاً وشراء مع الدول الأخرى ويمكننا تناول الهيكل المالي في العراق كالآتي:

أ- البنك المركزي:

Formatted: Centered

Formatted: Font: (Default) Calibri, Complex Script Font: Arial, Pattern: Clear

Formatted: Font: 18 pt, Complex Script Font: Arial, 18 pt

يعود تأسيس البنك المركزي العراقي إلى ما بعد تشكيل الحكومة العراقية وتحديدًا في عام 1921، إذ أوقف الأحتلال البريطاني للعراق التعامل بالنقود العثمانية وأصبحت الروبية الهندية العملة القانونية في العراق، مما دفع العراقيين إلى المطالبة بوجود عملة وطنية عراقية، فظهرت فكرة تأسيس بنك مركزي عراقي يقوم بإصدار العملة الوطنية المطلوبة ويؤدي وظائف البنك المركزي الأخرى.

ولكن تنفيذ هذا القرار لم يتم في ذلك الوقت، وأسندت مهمة إصدار العملة إلى لجنة مركزها لندن وهو قرار جُوبه بمعارضة كلية من قبل الجمهور.

ولابد من الإشارة هنا إلى ان التشكيل القانوني للمصرف الوطني لم يكتمل إلا في حزيران عام 1948 عندما عين أعضاء أول مجلس لإدارته، وبلغ رأسماله التأسيسي خمسة ملايين دينار. وفي العام 1956 تم تغيير اسم المصرف الوطني إلى الاسم الحالي له وهو البنك المركزي العراقي وصدر لذلك القانون رقم (72) لسنة 1956 الذي تضمن أيضا زيادة رأس مال المصرف من خمسة ملايين دينار إلى خمسة عشر مليون دينار، وبعد ذلك في عام 1959 صدر قانون العملة رقم (92) الذي دعم البنك وجعله المسؤول الوحيد عن إصدار العملة ووضعها على رأس السلطة النقدية.

وتوالت بعد ذلك القوانين، إذ صدر القانون المرقم بـ (12) في 21 / 5 / 1991، إذ أتاح تأسيس مصارف خاصة (أهلية) بعد إن كانت حكرًا على القطاع العام. وكذلك قام البنك المركزي بأحداث تعديل آخر من خلال قرار مجلس أدراثة بتاريخ 6 / 10 / 1997 بالسماح لكافة المصارف المجازة بممارسة الأعمال المصرفية الشاملة إذ كانت أعمال المصارف العراقية تنحصر في مزاوله الأعمال المصرفية التقليدية (التجارية).

وفي المدة التي تلت عام 2003، بدأت مرحلة جديدة في عمل البنك المركزي العراقي، تجسدت باستقلاليتها في اتخاذ الإجراءات والقوانين المختلفة، التي شأنها رفع مستوى العمل المالي والمصرفي، ولعل أبرز هذه الإجراءات الآتي:

1) تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من 42 % إلى 25 %، بضمنها 5 % على شكل نقد في خزائن المصرف ذاته و 20 % تحفظ لدى البنك المركزي.

2) إقامة مزاد للعملة الأجنبية للمساهمة في تحسن وأستقرار سعر صرف الدينار العراقي.

3) تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف القائمة والجديدة بما لا يقل عن (10) مليار دينار للمصرف القائم و (50) مليار دينار للمصرف الجديد.

ويضم البنك المركزي العراقي فضلا عن الفرع الرئيسي في بغداد كل من فروع البصرة والموصل، إلى جانب فرعي السليمانية وأربيل بعد عام 2003. ويتكون مجلس إدارة البنك من المحافظ بصفته رئيسا ونائبين له مع ثلاثة أعضاء آخرين يتمتعون بخبرة ملائمة في الشؤون النقدية.

ب- الجهاز المصرفي العراقي:

ان القطاع المصرفي العراقي يتكون من (45) مصرف تنقسم إلى المصارف الحكومية والبالغ عددها (7) مصارف وبرأس مال مدفوع قدره (603.600) مليون دينار، وعدد فروعها (389) فرع موزعة داخل و خارج العراق، و المصارف الاهلية و عددها (38) مصرف وسجل رصيد الموجودات للمصارف كافة (226.6) ترليون دينار لعام 2014 مرتفعا بنسبة 8.5

Formatted: Font: (Default) Arial, 14 pt, Complex Script
Font: Arial, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Calibri, Complex Script Font:

Formatted: Justified, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Font: (Default) Arial, 14 pt, Complex Script
Font: Arial, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Calibri, Complex Script Font:

Formatted: Justified, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Font: (Default) Calibri, Complex Script Font:
Arial, Pattern: Clear

(%) مقارنة بعام 2013 ، واستمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظاً على صدارته بنسبة (90.3 %) من اجمالي الموجودات للمصارف كافة، إذ تبلغ الاهمية النسبية للمصارف الخاصة (9.7 %) في عام 2014 ، وارتفع رصيد الموجودات الحكومية الى (204.6) ترليون دينار بزيادة مقدارها (16.9) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (9.0%) مقارنة بعام 2013، اضافة الى ارتفاع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة الى (22) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (4.3 %) مقارنة بعام 2013 بلغ اجمالي رصيد الودائع في الجهاز المصرفي العراقي 67.8 ترليون دينار ويشكل نسبة 29.9% من اجمالي المطلوبات ويعود ذلك الى جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، فضلا عن ارتفاع هامش اسعار الفائدة على الودائع، وزيادة عدد فروع المصارف بشكل ملموس ومستمر الى (1024) فرعاً مصرفياً لتبلغ الكثافة المصرفية لكل فرع مصرف (29) الف نسمة، الا انها ما زالت نسبة منخفضة قياساً بالدول الاخرى حيث بلغت 6 فروع لكل عشرة الاف نسمة في البلدان المتقدمة وقد يكون فرع مصرف واحد لكل (10) الاف نسمة في بعض البلدان ومنها لبنان وفيما يلي اهم مؤشرات القطاع المصرفي لعامي 2013 و2014.

4- الموجودات: سجل اجمالي الموجودات في نهاية عام 2014 (226.6) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (8.5%) مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2013 البالغ (208.8) ترليون دينار واستمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظاً على صدارته بنسبة (90.3%) من اجمالي الموجودات للمصارف كافة، إذ بلغت الاهمية النسبية للمصارف الخاصة (9.7%) في عام 2014 ، وارتفع رصيد الموجودات الحكومية الى (204.6) ترليون دينار بزيادة مقدارها (16.9) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (9 %) مقارنة بعام 2013 البالغ رصيدها (187.7) ترليون دينار، فضلاً عن ارتفاع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة الى (22) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (4.3%) مقارنة بعام 2013 البالغ رصيدها (21.1%) ترليون دينار كما مبين في الجدول رقم (3) كما يأتي للبنك المركزي: يعود تأسيس البنك المركزي العراقي إلى ما بعد تشكيل الحكومة العراقية وتحديدًا في عام 1921، إذ أوقف الاحتلال البريطاني للعراق التعامل بالنقود العثمانية وأصبحت الروبية الهندية العملة القانونية في العراق، مما دفع العراقيين إلى المطالبة بوجود عملة وطنية عراقية، فظهرت فكرة تأسيس بنك مركزي عراقي يقوم بإصدار العملة الوطنية المطلوبة ويؤدي وظائف البنك المركزي الأخرى.

ولكن تنفيذ هذا القرار لم يتم في ذلك الوقت، وأسندت مهمة إصدار العملة إلى لجنة مركزها لندن وقرار بوجبه بمعارضة كلية من قبل الجمهور.

ولابد من الإشارة هنا إلى ان التشكيل القانوني للمصرف الوطني لم يكتمل إلا في حزيران عام 1948 عندما عين أعضاء أول مجلس لإدارته، وبلغ رأسماله التأسيسي خمسة ملايين دينار (٠). وفي العام 1956 تم تغيير اسم المصرف الوطني إلى الاسم الحالي له وهو البنك المركزي العراقي وصدر ذلك القانون رقم (72) لسنة 1956 الذي تضمن أيضاً زيادة رأس مال المصرف من خمسة ملايين دينار إلى خمسة عشر مليون دينار، وبعد ذلك في عام 1959 صدر قانون العملة رقم (92) الذي دعم البنك وجعله المسؤول الوحيد عن إصدار العملة بوضعه على رأس السلطة النقدية).

وتولت بعد ذلك القوانين، إذ صدر القانون المرقم ب (12) في 21 / 5 / 1991، إذ أتاح تأسيس مصارف خاصة (أهلية) بعد أن كانت حكراً على القطاع العام. وكذلك قام البنك المركزي بأحداث تعديل آخر من خلال قرار مجلس

Formatted: Normal, After: 0", Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 2 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0" + Tab after: 0.25" + Indent at: 0.25", Tab stops: Not at 0.5"

أدواته بتاريخ 6 / 10 / 1997 بالسماح لكافة المصارف المجازة بممارسة الأعمال المصرفية الشاملة إذ كانت أعمال المصارف العراقية تنحصر في مزاوله الأعمال المصرفية التقليدية (التجارية).

وفي المدة التي تلت عام 2003، بدأت مرحلة جديدة في عمل البنك المركزي العراقي، تجسدت باستقلاله في اتخاذ الإجراءات والقوانين المختلفة التي شأنها رفع مستوى العمل المالي والمصرفي، ولعل أبرز هذه الإجراءات الآتي:

1- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من 42 % إلى 25 %، بضمنها 5 % على شكل نقد في خزائن المصرف، ذاته و20 % تحفظ لدى البنك المركزي.

1- إقامة مزايا للعملة الأجنبية المساهمة في تحسن واستقرار سعر صرف الدينار العراقي.

1- تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف القائمة والجديدة بما لا يقل عن (10) مليار

دينار للمصرف القائم و(50) مليار دينار للمصرف الجديد.

ويضم البنك المركزي العراقي فضلا عن الفرع الرئيسي في بغداد كل من فروع البصرة والموصل، إلى جانب فرعي السليمانية واربيل بعد عام 2003. ويتكون مجلس إدارة البنك من المحافظ بصفته رئيسا ونائبين لهم مع ثلاثة أعضاء آخرين يتمتعون بخبرة ملائمة في الشؤون النقدية¹.

1- الجهاز المصرفي العراقي: بان القطاع المصرفي العراقي يتكون من (45) مصرف تنقسم إلى المصارف الحكومية والبالغ عددها (7) مصارف وبراأسمال مدفوع قدره (603.600) مليون دينار، وعدد فروعها (389) فرع موزعة

داخل وخارج العراق، والمصارف الأهلية وعددها (38) مصرف وسجل رصيد الموجودات المصارف كافة (226.6) ترليون دينار لعام 2014 مرتفعا بنسبة (8.5%) مقارنة بعام 2013، واستمر رصيد الموجودات المصارف

الحكومية محافظا على صدارته بنسبة (90.3%) من إجمالي الموجودات المصارف كافة، إذ تبلغ الأهمية النسبية للمصارف الخاصة (9.7%) في عام 2014، وارتفع رصيد الموجودات الحكومية إلى (204.6) ترليون دينار بزيادة

مقدارها (16.9) ترليون دينار بنسبة ارتفاع (9.0%) مقارنة بعام 2013، إضافة إلى ارتفاع رصيد الموجودات المصارف الخاصة إلى (22) ترليون دينار بنسبة ارتفاع (4.3%) مقارنة بعام 2013، بلغ إجمالي رصيد الودائع في

الجهاز المصرفي العراقي 67.8 ترليون دينار ويشكل نسبة 29.9% من إجمالي المطالبات ويعود ذلك إلى جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، فضلا عن ارتفاع هامش

سعر الفائدة على الودائع، وزيادة عدد فروع المصارف بشكل ملموس ومستمر إلى (1024) فرع مصرفيا لتبلغ الكفاءة المصرفية لكل فرع مصرف (29) الف نسمة، إلا أنها ما زالت نسبة منخفضة قياسا بالدول الأخرى حيث بلغت

6 فروع لكل عشرة آلاف نسمة في البلدان المتقدمة وقد يكون فرع مصرف واحد لكل (10) الف نسمة في بعض البلدان ومنها لبنان وفيما يلي أهم مؤشرات القطاع المصرفي لعامي 2013 و2014.

1- اولا الموجودات: سجل إجمالي الموجودات في نهاية عام 2014 (226.6) ترليون دينار بنسبة ارتفاع (8.5%) مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2013 البالغ (208.8) ترليون دينار واستمر رصيد الموجودات المصارف الحكومية

محافظا على صدارته بنسبة (90.3%) من إجمالي الموجودات المصارف كافة، إذ بلغت الأهمية النسبية للمصارف الخاصة (9.7%) في عام 2014، وارتفع رصيد الموجودات الحكومية إلى (204.6) ترليون دينار بزيادة مقدارها

(16.9) ترليون دينار بنسبة ارتفاع (9%) مقارنة بعام 2013 البالغ رصيدها (187.7) ترليون دينار، فضلا عن ارتفاع رصيد الموجودات المصارف الخاصة إلى (22) ترليون دينار بنسبة ارتفاع (4.3%) مقارنة بعام 2013

البالغ رصيدها (21.1%) ترليون دينار كما مبين في الجدول رقم (3) كإليتي

جدول (4) موجودات المصارف العراقية للمدة (2013- 2014)

التفاصيل	عام 2014	عام 2013	نسبة التغيير
اجمالي الموجودات	226.6	208.8	8.5
موجودات المصارف الحكومية	204.6	187.7	9
موجودات المصارف الخاصة	22	21.1	4.3

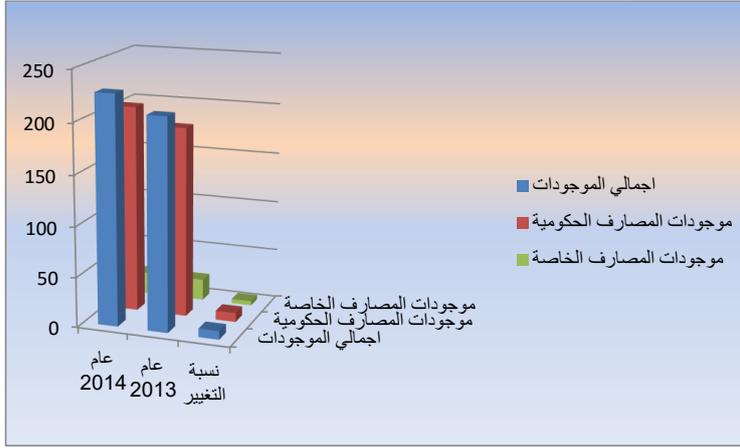
Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

**المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء
المجموعة الإحصائية, 2003-2014.**

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

Formatted: Right

شكل (2) موجودات المصارف العراقية للمدة (2013-2014)



Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى الجدول (4)

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

2. الودائع: تعتبر الودائع اهم مصادر التمويل المصارف حيث بلغ رصيدها (67.8) ترليون دينار وبنسبة (29.9%) من اجمالي المطلوبات لعام (2014)، مقابل (62.8) ترليون دينار في عام 2013 اي بزيادة (4.9) ترليون دينار وبنسبة (7.9%) وكما موضح في جدول (4)

Formatted: Justified, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 2 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0" + Tab after: 0.25" + Indent at: 0.25", Tab stops: Not at 0.5"

جدول (5) اجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي

نسبة التغيير	عام 2013	عام 2014	التفاصيل
9.5	35.5	58.6	الودائع لدى المصارف الحكومية
1.1-	9.3	9.2	الودائع لدى المصارف الخاصة
7.9	62.8	67.8	المجموع

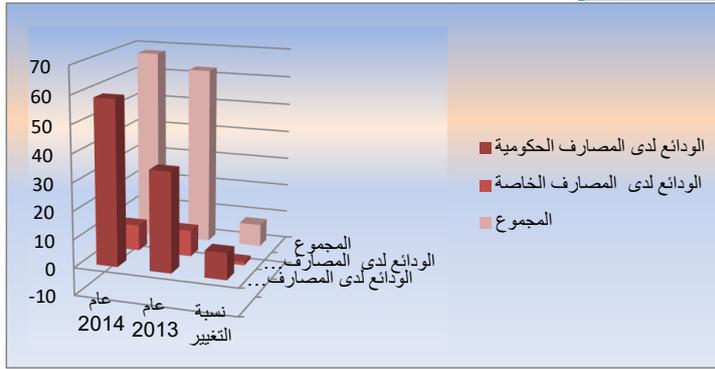
Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

**المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء
المجموعة الإحصائية, 2003-2014.**

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

Formatted: Right

شكل (3) اجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي



المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد للجدول (5)

4.3. 3- اجمالي رؤوس الاموال: بلغ اجمالي رؤوس الاموال للمصارف المجازة العاملة في نهاية عام 2014 (9.14) ترليون دينار منها (1.5) ترليون دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية (16.5%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة ((83.5 % برؤوس اموال قدرها % 7.6)) ترليون دينار، مقارنة مع (7.7) ترليون دينار لاجمالي رؤوس اموال للمصارف العاملة في العراق في نهاية عام 2013 كما في جدول (5)

جدول (6) رؤوس اموال المصارف لعامي 2013 و 2014

التفاصيل	عام 2013	عام 2014	نسبة التغيير
رؤوس اموال المصارف حكومي	1.5	1.5	-
خاص	6.2	7.6	21
الناتج المحلي	271.1	260.6	18.2

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

Formatted: Font: (Default) Arial, 14 pt, Bold, Complex Script Font: Arial, 14 pt, Bold

Formatted: Font: (Default) Arial, 14 pt, Complex Script Font: Arial, 14 pt

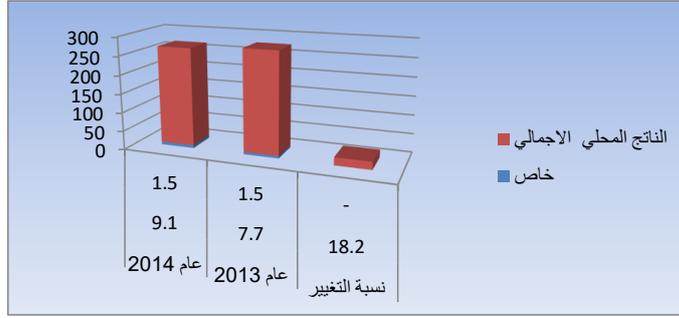
Formatted: Font: (Default) Arial, 14 pt, Complex Script Font: Arial, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Arial, 14 pt, Complex Script Font: Arial, 14 pt

الإجمالي الاجمالي

المصدر:- من عمل الباحثين بالاستناد البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء المجموعة الإحصائية, 2003- 2014.

شكل (4) رؤوس أموال المصارف لعامي 2013 و2014



المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد للجدول (6)

ثانيا الجانب الإحصائي للدراسة:

ويهدف التحقق من فرضية البحث والوقوف ومعرفة مدى اعتماد المؤشرات الكلية كمؤشرات إنذار مبكر في حدوث الأزمات المصرفية تم إعداد استمارة استبانة لعينه من موظفي المصارف العاملة في محافظة الديوانية إذ تم توزيع (70) استبانة، واستطاع الباحثين استرداد (56) استبانة منها، وبذلك بلغت نسبة الاستبانات المستردة والصالحة لغايات التحليل الإحصائي (80%) مما يدل على ملاءمة عينة الدراسة واهتمامها بموضوع الدراسة وتم تقسيم العينة الى جانبين أساسيين

جدول (7) الجانب الاول: اثر الإنذار المبكر في الكشف عن الإزمات المصرفية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ان التطورات المستمرة في الصناعة المصرفية والمالية الجديدة	3.8	0.43

مجلة العلوم الإدارية العراقية..... مجلة فصلية متخصصة محكمة

		تشكل تحديا امام مؤشرات التنبؤ في نظام الإنذار المبكر لحدوث الازمات المصرفية	
0.50	4	يوفر النظام المصرفي والمالي قاعدة من المعلومات تساعد في عمل الإنذار المبكر والتنبؤ في الازمات المصرفية	2
0.39	4.2	هناك صعوبات تواجه تحديد مكونات المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تعمل كمؤشرات للتنبؤ منها عدم توفر المعلومات الكافية	3
0.23	4.5	للإنذار المبكر اهمية في النظام المصرفي والمالي الجديد من خلال كشف الازمات التي يمكن ان تحدث في المستقبل	4
0.24	4.4	ان توفير المعلومات الكافية يساعد مؤشرات التنبؤ في امكانيات كشف الازمات وتحقيق الاستقرار المصرفي	5
0.71	3.8	هيكل تدفقات رأس المال الأجنبي عنصر هام فكلما كانت تلك التدفقات قصيرة الأجل تزايد ميل الاقتصاد لتعرضه لأزمة مصرفية	6
0.61	4.3	تؤدي المعلومات غير الكاملة لـ <u>أول</u> غير الصحيحة أثناء الأزمة إلى قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوأ بالآخرين سلوك القطيع) ويؤدي ذلك إلى تعميق الأزمة وزيادة الخسائر خصوصا حينما يقوم المستثمرون بتسييل الأصول التي يمتلكونها	7
0.82	3.6	المخاطر المعنوية (قيام رجال البنوك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية) مما يعنى تزايد المخاطر	8
0.79	3.7	انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتنشأ معها أزمات مصرفية جديدة	9
0.91	3.4	تلعب الصدمات الخارجية دورا هاما فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل ومن ثم حدوث الأزمة المصرفية	10
0.38	4.3	يعد لمؤشرات التنبؤ اهمية في الكشف عن الازمات المصرفية قبل وقوعها	11
0.42	4	توفر مؤشرات التنبؤ المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص	12
0.38	4.2	هناك مخاطر عديدة في أنشطة البنوك ومهمة نظم الإنذار المبكر والمؤشرات المالية الرائدة هي توجيه النظر لهذه المخاطر	13
0.28	4.4	يساعد الاكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها لـ <u>أول</u> الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر، بجانب ذلك تجنب تكرار حدوث هذه المخاطر	14
0.46	3.8	تتبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار	15
0.38	4.2	التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار لـ <u>أول</u>	16

Formatted: Justified, Space After: 0 pt

Formatted: Justified, Space After: 0 pt

Formatted: Justified, Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

مجلة العلوم الإدارية العراقية..... مجلة فصلية متخصصة محكمة

		هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص لـ أو بين فترات الفحص
0.39	4.3	17 إن أي نظام للحد من الكوارث والأزمات المالية لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون بالعمل لديهم الحافز المناسب لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة
0.41	3.4	18 يمكن أن تؤثر نظم أسعار الصرف في تعرض البنوك لأزمات مالية من خلال المضاربة وكذلك الطريقة التي تتأثر بها الأصول الحقيقية للبنوك نتيجة خفض قيمة العملة المحلية وقدرة البنوك المركزية على القيام بدور المقرض الأخير للبنوك
0.30	4.1	19 يلعب كل من العاملين دورا هاما في خلق الأزمات المصرفية لأنها تسمح بتدخل الأهداف السياسية للحكومة لـ أصحاب المصالح الخاصة في كل نواحي العمليات المصرفية وتؤدي إلى تدهور معدلات الربحية والكفاءة
0.62	3.8	20 إذا كان الهيكل المؤسسي الذي تعمل في إطاره البنوك هشاً لـ ضعيفا فإن أداء البنوك سيتأثر بشكل سيء وسوف يؤدي ذلك لظهور الأزمات المصرفية
0.43	4.1	الدرجة الكلية لمجموع الإجابات

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى برنامج **spss**

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

تشير نتائج الجدول السابق حول أهمية مؤشرات التنبؤ في الإزمات وبناء على آراء عينة الدراسة كانت النتائج تحتل أهمية نسبية عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.1) وبانحراف معياري مقداره (0.43) مما يشير إلى تجانس الإجابات.

جدول (8) الجانب الثاني: الصناعة المصرفية الجديدة واثرها في استقرار العمل المصرفي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	هل قام المصرف بإجراء دورات تدريبية خاصة بتطبيق النظام الجديد والتعامل معه	4.1	0.43
2	أعطت الدورات التدريبية صورة شاملة عن كيفية التعامل مع النظام وممارسة العمليات المصرفية من خلاله	4	0.39
3	أصبح بإمكان الموظف (CEP) تقديم كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف باستخدام النظام الجديد	4.5	0.51
4	يستطيع الموظف أن يقدم الخدمة المصرفية بالزمن والخطوات والدقة التي فرضها تطبيق النظام الجديد	4.3	0.54
5	هل يستطيع الموظف التراجع عن عملية قام بها إذا شعر بوجود خطأ	4.2	0.66
6	يستطيع العامل على النظام القيام بالعمليات الروتينية (سحب، إيداع، صرف شيك) دون الحاجة للعودة إلى الحاجة للإدارة الأعلى للحصول على موافقتها الروتينية	3.9	0.43
7	ساعد تطبيق النظام الجديد على اختصار عدد الخطوات اللازمة لتقديم الخدمة للزبون	4.6	0.37

مجلة العلوم الإدارية العراقية..... مجلة فصلية متخصصة محكمة

0.28	4.2	أصبح الموظف (CEP) قادر على تقديم الخدمة بزم من أقل مما كانت تتطلبه في السابق	8
0.51	4.3	ساعد تطبيق النظام الموظف (IIBN) على تقديم الخدمات لعدد أكبر من الزبائن	9
0.44	3.9	قلل تطبيق النظام الجديد من عملية تنقل الموظف بين أقسام الفرع المختلفة من أجل تقديم الخدمة (نتيجة تبسيط خطوات تقديم الخدمة)	10
089	2.7	أدى تطبيق النظام الجديد إلى تفادي الأخطاء (حسابية وكتابية) التي كان يسببها العمل اليدوي سابقاً	11
0.77	3.1	خفّض النظام الجديد من حجم العمل الورقي المطلوب سابقاً لتقديم الخدمة	12
0.91	2.4	ألغى النظام الجديد الحاجة إلى الخطوات اللازمة لتوثيق الخدمة المقدمة (قبود محاسبية، تسجيل ديوان، إدخالها في سجل العميل)	13
0.99	3.4	يعطي النظام الجديد للموظف المرونة الكافية في آلية وكيفية تقديم الخدمة لتلبية الحاجات الاستثنائية لبعض الزبائن	14
0.68	3.9	منح تطبيق النظام الجديد الموظف الاستقلالية اللازمة لتقديم الخدمة دون الحاجة إلى الاستعانة بأطراف آخرين	15
0.88	3.2	على الرغم من مزايا النظام الجديد، ما زلت كموظف أتلقى ملاحظات من الزبائن تتعلق بطريقة تقديم الخدمة وآلية عمل المصرف	16
0.80	2.5	بعد تطبيق النظام الجديد، هل يمكن ملاحظة ازدياد الزبائن أمام الموظفين	17
0.93	3.4	زيادة عدد زبائن المصرف	18
1.02	2.2	لم يؤدي النظام إلى توفير الوقت بالشكل المطلوب <u>وإلا</u> الذي كان متوقفاً.	19
1.10	3.1	عدم تأقلم بعض الموظفين للتعامل مع النظام الجديد بالشكل المطلوب.	20
0.99	3.6	كثرة توجيه الأسئلة والاستفسارات من قبل الزبائن بما يؤدي إلى ضياع وقت الموظف.	21
1.30	1.9	يطلب بعض الزبائن أحياناً <u>وإلا</u> يستفسرون عن خدمات لا يوفرها النظام الجديد	22
1.12	2	يمكن ملاحظة ردة فعل إيجابية ورضى لدى الزبائن عن آلية تقديم الخدمة المصرفية وفق النظام الجديد	23
0.89	2.2	أدى تطبيق النظام الجديد إلى إحداث تغييرات في طبيعة الأعمال التي تؤديها في المصرف	24
0.78	2.4	يزيد النظام الجديد من قدرة المدير على اكتشاف	25

		مشاكل العمل ببسر وسهولة أكثر من السابق	
0.63	2.5	قد يؤدي تطبيق النظام الجديد إلى تخفيض عدد العاملين في فروع المصرف التي تطبق النظام	26
0.74	2.1	ساعد تطبيق النظام الجديد على تحقيق السرعة في عمليات التحويل بين الحسابات بأشكالها المختلفة	27
1.32	1.8	أدى تطبيق النظام الجديد إلى إعادة النظر بالعمل والقيام بآتمة جميع عمليات وإجراءات تقديم الخدمات المصرفية لديكم	28
1.09	2.6	لا يرقى مستوى التدريب في مصرفكم إلى ما يحتاجه تطبيق النظام الجديد من تدريب	29
1.84	2.9	إن تطبيق النظام الجديد يجعلك تشعر بالحاجة إلى اكتساب مهارات حاسوبية جديدة	30
0.52	3.19	الدرجة الكلية لمجموع الاجابات	

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى برنامج spss

تشير النتائج في الجدول السابق إلى ما يلي: جاءت الدرجة الكلية لجميع الاسئلة المتعلقة في النظام المالي الجديد في مصرفي الرشيد والفرات بناء على اراء عينة الدراسة باهمية نسبية متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.19) وبانحراف معياري مقداره (0.52) مما يشير إلى تجانس الإجابات

اختبار الفرضيات:

تم استخدام نتائج اختبار t-test لبيان قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (9) نتائج اختبار t-test المطبق على فقرات الاستبانة

النتيجة	sig	معامل الارتباط	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	درجة الحرية	المتغير
قبول	0.01	0.88	0.52	3.19	65	نظام الانذار المبكر في حدوث الازمات
			0.43	4.1		

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية ما بين مؤشرات التنبؤ والاتجاهات الجديدة في الصناعة المصرفية وبناء على اراء عينة الدراسة عند درجة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند درجة معنوية (0.01) وبذلك نقبل الفرضية التي تؤيد وجود علاقة ما بين نظام الانذار المبكر والاتجاهات الجديدة في الصناعة المصرفية.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1.4. توصلت الدراسة الى نتائج تؤكد وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية ما بين مؤشرات التنبؤ والاتجاهات الجديدة في الصناعة المصرفية في عينة من المصارف العاملة في المحافظة حيث بلغت درجة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) وكانت قيمة (t) المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند درجة معنوية (0.01) وبذلك قبلت الدراسة الفرضية التي تقول بوجود علاقة ما بين نظام الإنذار المبكر والاتجاهات الجديدة في الصناعة المصرفية.

2.4. توصلت الدراسة الى زيادة الموجودات في المصارف الحكومية والمصارف الاهلية الخاصة فضلا عن ارتفاع اجمالي رؤوس الاموال وبأهمية نسبية بلغت (16.5%) في المصارف الحكومية في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة (83.5%) برؤوس اموال قدرها (7.6 %) ترليون دينار، مقارنة مع (7.7) ترليون دينار لاجمالي رؤوس اموال للمصارف العاملة في العراق في نهاية عام 2013

التوصيات

1.4. اعتماد البلدان النامية نظام رقابة وتنظيم عالية الكفاءة لإدارة التدفقات الاستثمارية الأجنبية بالأسهم والسندات، لكي تضمن هذه البلدان عدم حدوث موجات المضاربة المفاجئة وحالات انعكاس تلك التدفقات نحو الخارج وأثره السلبي في انهيار أسواق الصرف والأوراق المالية.

2.4. معالجة المشاكل التنظيمية والإدارية التي يعاني منها النظام المصرفي لبلدان الأزمة من خلال تطوير نظم الإدارة والمعلومات التي تضمن دقة نظام البيانات والمعلومات، لكي تكون خط دفاعي دائم في تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية خاصة بوقت الأزمات.

3.4. ضرورة مواكبة المصارف العراقية التطورات العالمية من خلال السعي الى انشاء مصارف شاملة بموارد مالية كبيرة وكفاءات بشرية متخصصة في هذا النوع من العمل المصرفي داخل المصارف العربية أو تحقيق الاندماج بين المصارف التجارية وشركات الاستثمار الى غير ذلك من الاساليب التي من شأنها ان تنوع من خلال المصارف في حقل اسواق النقد ورأس المال.

المصادر

1. محمد خضر بن حسين، الازمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة احمد بن شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995.
- 2.4. http://www.arab-api.org/course32/c32_3.htm
- 3.4. العيد صوفان و احمد غربي، مؤشرات نظام الإنذار المبكر للازمات المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، 2014.
- 4.4. عادل رزوقي. المخالفات المصرفية والمالية وتأثيرها على إدارة البنوك. مجلة اتحاد المصارف العربية (العدد 319. حزيران. 2007.

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Normal, After: 0", Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Normal, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

مجلة العلوم الإدارية العراقية..... مجلة فصلية متخصصة محكمة

- 4-5. حمد طلفاح, مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص 51
- 4-6. عبدالنبي اسماعيل الطوخي. التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة. كلية التجارة. جامعة أسيوط. مصر. 2003.
- 4-7. صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي. واشنطن، سبتمبر، 2004.
- 4-8. حمود بن سنجور بن هاشم، الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث، اتحاد المصارف العربية، 1995.
- 4-9. عدنان الهندي، واقع اسواق المال العربية، بحث منشور ضمن كتاب المصارف العربية وصناعة صناديق الاستثمار، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1995.
- 4-10. سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط 1، لم يذكر مكان النشر، 1983.
- 4-11. سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ط 1، دار البصري للطباعة، 1969.
- 4-12. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، نحو دینار عراقي أمثل (الكميات والفئات)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، 2004.
- 4-13. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء المجموعة الإحصائية، 2003-2014.

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Normal, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"